قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

شبكات التنظيم الاجتماعي الحديثة ودورها في إنشاء المقاول لمشروع مقاولاتي

Modern Networks Of Social Organization And Their Roles In The Creation By The Entrepreneur Of An Entrepreneurial Project

د.عدمان رقية[1،*]
[1] جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، علم الاجتماع التنظيم والعمل- الجزائر.

Key words:

Modern social organization networks,

entrepreneur,

the administrative bodies, social environment, professional

integration agencies.

Abstract

In this article, we will first address the modern networks of social organization established by the State in the service of the national economy and the role it has played in creating the appropriate atmosphere for the entrepreneur to enter the world of entrepreneurial so that his idea can become a project in reality. So, his activity is within legal framework that gives his activity its legitimate character and guarantees his rights, whether it be everything related to the administrative organization and human resources of his institution or his dealings with his partners and clients and even with the financial institutions that correspond to banks, taxes and customs in particular. Thirdly, there are the professional integration bodies represented by the Youth Employment Support Agency, the Investment Agency, as well as professional associations. These economic institutions, which are considered the gateway through which the entrepreneur enters the channels of concessions and facilities. We will try to explain in detail in this present.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :2022-06-22

القبول : 2023-05-22

الكلمات المفتاحية:

شبكات التنظيم الاجتماعي الحديثة،

المقاول، الهيئات الإدارية،

المحيط الاجتماعي،

أجهزة الإدماج المهني.

ملخص

سنتطرق في هذا المقال إلى شبكات التنظيم الاجتماعي الحديثة التي أنشأتها الدولة لخدمة الاقتصاد الوطني والدور الذي لعبته في ولوج المقاول لعالم المقاولة من خلال تسليط الضوء على أهم هذه الشبكات والمتمثلة بالدرجة الأولى في مؤسسات التكوين التي تدعم إدارة المشروعات فتعلّم المقاول كيفية إنشاء وتسيير مشروعه الخاص وبالدرجة الثانية الهيئات الرسمية التي يتابع فيها المقاول ملفاته الإدارية والمالية وهنا سيظهر الفرق بين المقاولين الذين أنشأوا مؤسساتهم في إطار أجهزة الدولة والمقاولين الذين أنشأوا مؤسساتهم في الإطار الحر سواء من حيث الامتيازات أو التسهيلات في عملية الإنشاء وتسيير المشروع، وبالدرجة الثالثة أجهزة الإدماج المهني التي فتحت المجال للمقاول بتحقيق طموحه في الميدان والتي تعتبر البوابة التي يدخل من خلالها لقنوات الامتيازات والتسهيلات، سواء كانت مادية تقديم قروض أو اعفاء من الضرائب ....الخ أو التعريف بالمؤسسات المقاولاتية من خلال المعارض التي تنظمها هذه الأجهزة بشكل سنوي أين تسمح لها بتسويق المنتوج، وكذا فتح الأبواب لهم في الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات..الخ ليكوّنوا من خلالها رأس مال اجتماعي يكون كقنوات نقل للمعلومات والمنتجات من الداخل ومن الخارج في نفس الوقت كل هذه العناصر سنحاول توضيحها بشكل مفصل في عرضنا هذا، بهدف معرفة المساعدات التي تقدمها البيئة غير المباشرة للمقاول في كل مراحل المشروع.

* Corresponding author at : Algiers 2 University Abou el kacem Saâdallah, ALGERIA.
Email : rokia.admane2021@gmail.com

1. مقدمة

تعتبر قيم العمل (أخلاق العمل) نتاج سياسة التشغيل وسياسة التشغيل "ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية، وكذلك هي ليست سياسة لسوق العمل، وإنّما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر، أي أنّها تندرج ضمن كل من سياسة الاقتصاد الكلي ومن السياسة الإقطاعية" (بن شهرة، م. 2009، ص164) بهدف التنسيق بين السياسات التي تعلوها السياسة العامة للدولة، وتختلف سياسة الدولة باختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية العالمية من جهة والمعطيات السوسيواقتصادية للبلاد ومتطلباتها من جهة ثانية.

يمكن أن نقسم المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري إلى أربع مراحل، تميزت المرحلة الأولى بتذبذب على مستوى الجوّ الاقتصادي والاجتماعي العام، نتيجة لمخلفات الاستعمار، مما استوجب على الدولة ترسيخ الاقتصاد بقواعد صناعية وهذا في مرحلتين، الأولى حاولت فيها حل مشكلة البطالة والثانية وضعت فيها خططا تنموية شاملة بتطبيق المخطط الرباعي، أما المرحلة الثانية فتمثلت في الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على السوق النفطية، والتي أدت بدورها إلى تدهور اقتصاد الجزائر كون عائداته تغطي تكاليف المؤسسات الإنتاجية والخدماتية العمومية، هذا ما تسبب في أزمة بطالة حادة، حاولت الخروج منها عن طريق تطبيق المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني، أما المرحلة الثالثة فهي، مرحلة التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الحرّ بكل ما يتطلب من اصلاحات اقتصادية، بينما المرحلة الرابعة فتمثلت في المرحلة الحالية التي تحدّدت فيها الوجهة الاقتصادية وخريطة الطريق التي تتبعها الدولة في مساعيها الاقتصادي حيث جندت أفرادا وأجهزة لتحقيقه.

تعمل الهيئات الرسمية ومن خلال السياسة الليبرالية التي تنتهجها مؤخرا بالاعتماد على شبكات التنظيم الاجتماعي الحديثة، لإعادة بناء العلاقات بين الأفراد، فبعدما كانت الدولة هي المقاولة والفئة الناشطة اقتصاديا هي الطبقة العاملة تغيرت موازين الأمور حيث أصبحت الدولة مؤطرة للاقتصاد متخلية عن دورها المقاولاتي بنقله إلى الفئة الناشطة اقتصاديا من أفراد المجتمع مكوّنة بذلك طبقة أرباب العمل (المقاولين) والطبقة العاملة، هذه العلاقة تنظمها وتسطرها قوانين تحمي الأطراف الثلاثة وتسعى لتحقيقها من خلال مراقبة تطبيقها سواء من قبل المقاول أو العمال، وهذا لحفظ حقوق العمال والمقاول في آن واحد، وكذلك من خلال البرامج الإصلاحية التي ركزت عليها أجهزتها الاستثمارية وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الدور الذي تلعبه شبكات التنظيم الاجتماعي الحديثة في إنشاء مشروع مقاولاتي لدى المقاولين ؟ وسنحاول معالجة الموضوع بالاعتماد بشكل رئيسي على الدراسة التي قمنا بها حول المقاولين الجزائريين بين القيم الاجتماعية والروح الاقتصادية، والتي كان جانب منها يدور حول البيئة غير المباشرة وتأثيراتها المختلفة في العملية الاستثمارية للمقاول ، طبقت على عينة من مقاولي مدينة الجزائر وضواحيها، ونظرا لطبيعة الموضوع المدروس ومتطلباته استعملنا المنهج الوصفي للوقوف أمام أدق تفاصيله فعبرنا عنه بالتحليل الكمي للقدرة على التحكم في الموضوع والمعلومات، فاعتمدنا فيه على منهج المسح الاجتماعي بالعينة لأن غرضنا من البحث هو الاتصال بأكبر قدر من المقاولين ومن ثم فإن المسح بالعينة يعتبر هو الأنسب، كما اعتمدنا على أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على عينة مكونة من 526 مقاولا.

تبرز أهمية الموضوع في تسليطه الضوء على السياسة التي تنتهجها الدولة في بعث الروح المقاولاتية من خلال القوانين والأجهزة الاستثمارية التي وضعتها، والتي من خلال أداءها تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي، خاصة وأن الأعداد التي تتوجه لطلب الدعم منها مرتفع إضافة لمختلف الهيئات الرسمية التي تعتبر مسهل أو معرقل للعملية الاستثمارية منه الإبداعية للمقاول.

2. شبكات التنظيم الاجتماعي الحديثة

استهدفت عملية التنظيم الجديدة لسوق العمل محاولة لإدماج الشباب في العمل، من خلال بثّ روح العمل بتشجيعهم على العمل الحرّ المؤطر رسمياً، وتهدف هذه العملية إلى تخفيف العبء على الدولة، بمبادرة الأفراد على إنشاء مؤسسات لتشغيل أفراد آخرين من المجتمع لامتصاص البطالة، والتمكن من حصرهم وتنظيمهم وكذا محاربة الإطار غير الرسمي المهيكلين فيه، عن طريق شبكات التنظيم الاجتماعي الحديثة والمكونة من مؤسسات المجتمع المدني التي تعرف على أنها "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة كالمشاركة في صنع القرار السياسي والدفاع عن مصالح العمل النقابي والمساهمة في العمل الاجتماعي والتنمية إلى جانب نشر الوعي الثقافي..." (الصوراني، غ. 2011، ص17) ونحصرها في هذا العمل فيما يأتي:

1. **الهيئات الإدارية**: وتضم مختلف المؤسسات التي يتوجه إليها المقاول من أجل إنجاز ملفه الإداري سواء عند الإنشاء أو في عملية التسيير مثل: البلديات، مصلحة الضرائب، مصلحة الجمارك والضمان الاجتماعي...الخ وهذا لمعرفة مدى التسهيلات المقدمة من طرفها لتشجيع المقاولاتية.

2. **أجهزة الإدماج المهني**: تعد أجهزة الإدماج المهني للشباب آلية، تستعملها الدولة من أجل بث روح المقاولة في الفئة الناشطة اقتصاديا، تضم في هذا العمل كل من وكالة دعم تشغيل الشباب، وكالة الاستثمار وكذا الجمعيات المهنية، حيث سنحاول التعرف على مدى نجاعتها في تفعيل الروح

المقاولاتية لدى الشباب خاصة.

3ـ تأثير سياسة الدولة في إنشاء المشروع بالنسبة للمبحوثين

استراتيجية تغيير النظام الاقتصادي هو بناء سياسة جديدة بخطط مستحدثة، مدعمة بطرق وآليات تساهم في تحقيقها أجهزة الدولة، وهذا ما نريد إظهاره من خلال هذا العنصر بالاعتماد على البيانات الميدانية.

1.3.مؤسسات المجتمع المدني ودورها في انشاء المؤسسات المقاولاتية لدى المقاول

تساهم مؤسسات المجتمع المدني وعلى وجه الخصوص أجهزة الدعم دورا مهما في تحقيق إمكانية إنشاء مشروع اقتصادي بالنسبة للمقاولين وهذا ما سنحاول تأكيده من خلال هذا الجدول خاصة مع حجم المؤسسة المصغر والصغير الذي يثبت ضعف إمكانية الأفراد من إنشاء مشروع اقتصادي دون مساعدة شبكات التنظيم الاقتصادي الحديثة

جدول رقم (01): **توزيع مفردات العينة حسب تاريخ إنشاء المؤسسة**

الإطار / الحجم	وكالة دعم تشغيل الشباب	وكالة الاستثمار	جمعية مهنية	استثمار حر	المجموع
مصغرة	146 %43.2	20 %5.9	12 %3.6	160 %47.3	338 %100
صغيرة	73 %43.2	7 %4.1	4 %2.4	85 %50.3	169 %100
متوسطة	3 %15.8	2 %10.5		14 %73.7	19 %100
المجموع	222 %42.2	29 %5.5	16 %3.1	259 %49.2	526 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين يأخذها "الاستثمار الحرّ" بنسبة 49.2% لتتأكد لدى مبحوثي المؤسسة المتوسطة بـ 73.7% ثم لدى مبحوثي المؤسسة الصغيرة ولدى مبحوثي المؤسسة المصغرة 47.3%، أما باقي النسب فتتوزع على نسبة "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" بـ 42.2%، ثم لدى "وكالة الاستثمار" بـ 5.5%، ثم "الجمعية المهنية" بـ3.1%.

يتبين لنا من نتائج الجدول، أنّ أعلى نسبة من المبحوثين مقدرة بـ50.7% أنشؤوا مشاريعهم في ظل مؤسسات المجتمع المدني، لتأخذ الأجهزة وحدها 50.4% وبالتالي فإن نصف المقاولين توجهوا للحصول على دعم مادي من أجل تنشيط حياتهم الاقتصادية وتنشيط الوسط الاقتصادي بمشاريع مجتمعية.

يأخذ جهاز وكالة تدعيم الشباب كقوة فعّالة في تنشيط القطاع الخاص المركز الأول عن طريق استقطاب الشباب والتوجه إلى مراكزها، لأخذ الدعم المادي والمعرفي للتمكن من إنشاء مؤسسته الخاصة، فهي أحد أهم الأجهزة التي تساهم في فتح المجال لأفراد المجتمع ليس فقط في إنشاء مؤسسة خاصة، بل بفتح المجال لتغيير الذهنية السائدة للعمل في القطاع العمومي أو العمل تحت سلطة الغير، وبالتالي تساهم في بناء شخصية عملية مستقلة تهدف من خلالها إلى تغيير فكر مجتمعي، أي تساعد في تغير نمط تفكير وحياة الأفراد.

من الملاحظ أن أعلى نسبة لتوجه المبحوثين المنتمين لهذين الجهازين هو نحو المؤسسات المصغرة والصغيرة بنفس النسبة وهي 43.2%، لتؤكد أن الأفراد الذين يتوجهون نحو هذا النوع من الأجهزة والنوع من الاستثمارات التي تتطلب رأس مال صغير، هم من الطبقة الميسورة والمتوسطة الذين لا يستطيعون التوجه نحو إنشاء مؤسسة بشكل مستقل، دون مساعدات مادية من قبل أجهزة الدولة، وهكذا السياسة الموجهة للمجتمع هي استخراج فئة جديدة من مختلف الطبقات الاجتماعية تدعمها لتصبح قوة محركة للاقتصاد من خلال الوزن الذي سيصبح لديها عن طريق العمل في المشروع.

أما ثاني نسبة، فمثلها مبحوثي الاستثمار الحر، الذين أخذوا المبادرة الشخصية لإنشاء مشروع اقتصادي سواء للثقافة المقاولاتية الموروثة من العائلة، وهنا المؤسسة المتوسطة هي التي لها الغلبة في التأثر بالروح المقاولاتية الأسرية، التي دعمت الحس المقاولاتي فيهم، من خلال تدعيم البعض بإنشاء مؤسسة وتوريث البعض الآخر المؤسسة العائلية، أو من تيار الفكر الاقتصادي الجديد لتتوجه مختلف فئات السن نحو هذا المجال، خاصة بالنسبة للأفراد الذين سبق لهم ممارسة مهن قبل إنشاء النشاط، حيث تكون المدخرات المادية الناتجة عن العمل هي المصدر الأساسي لتحقيق المشروع على أرض الواقع، مدعما بالخبرات المهنية في المجال.

2.3. التوجهات السياسية في تنمية الروح المقاولاتية عن طريق مؤسسات التكوين في إدارة المشروعات

تساهم الدروس النظرية التي يتلقاها المقاولون سواء في الجامعات والمعاهد أو في مؤسسات متخصصة لمثل هذه الدروس، في دعم منهجية تسيير المؤسسة، وهذا بعد اكسابه معارف نظرية عملية يسهل اسقاطها على أرض الواقع.

جدول رقم (02): **توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي والتكوين في إدارة المشروعات**

التكوين / المستوى	نعم	لا	المجموع
أمي		2 100%	2 100%
يقرأ ويكتب	4 33.3%	8 66.7%	12 100%
ابتدائي	22 47.8%	24 52.2%	46 100%
متوسط	133 69.3%	59 30.7%	192 100%
ثانوي	99 70.2%	42 29.8%	141 100%
جامعي	91 68.9%	41 31.1%	132 100%
بدون إجابة	1 100%		1 100%
المجموع	350 66.5%	176 33.5%	526 100%

يتبين لنا من نتائج الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين تلقوا دروسا حول إدارة المشروعات بنسبة 66.5% ، وإن كان الجامعي تلقاها من خلال الدروس الجامعية بنسبة 68.9% خاصة بالنسبة للتخصصات التجارية والإدارية، إلاّ أن الفروع الأخرى من التعليم تلقوها في تربصات تكوينية خاصة، تهدف إلى تطوير طرق ومناهج تسيير المؤسسات فهي دورات قام بها المبحوثون بطريقة مقصودة، أو إجبارية من طرف الأجهزة الممولة للمشروع.

أما نسبة المبحوثين الذين لم يتلقوا دروسا حول إدارة المشروعات فنسبتهم ضعيفة مقارنة بنسبة المبحوثين الذين تلقوا دروسا حول إدارة المشروعات تقدربـ 33.5% ، فبالنسبة للجامعيين الذين درسوا في الهندسة، الطب، والعلوم الإنسانية لم يتلقوا دروسا داخل الجامعة ولا تكوين خارج معاهد الدراسة في هذا المجال، بل انتقلوا مباشرة للعمل أو إنشاء مؤسسات، ليعتمدوا على الاستشارة والمكاسب العلمية التي تخص مجال النشاط، أما بالنسبة للفئات الأخرى فقد قاموا بتكوين وتربصات تخص النشاطات المختارة بالتكوين فيما يتعلق بالمهنة فقط ولا يخص التكوين والتربص في طرق التسيير، وكذا الخبرات المهنية التي تحصلوا عليها تخص المهنة فقط (أي كيفية إنتاج السلعة أو تقديم الخدمة) وليس كيفية تسيير العمل (أي تسيير العملية الإنتاجية أو تسيير العملية الخدماتية).

3.3. معاملة الهيئات الإدارية عند التحضير للمشروع

تعدّ المعاملة التي يتلقاها المقاول من قبل الهيئات الرسمية، محفزا أو معيقا عن الإقدام على إنشاء مشروع في الإطار الرسمي لهذا نريد معرفة مدى تشجيع هذه الهيئات الأفراد على ولوج عالم المقاولة.

رسم بياني رقم (01): توزيع المبحوثين حسب إطار النشاط ومعاملة الهيئات الإدارية عند تحضير المشروع

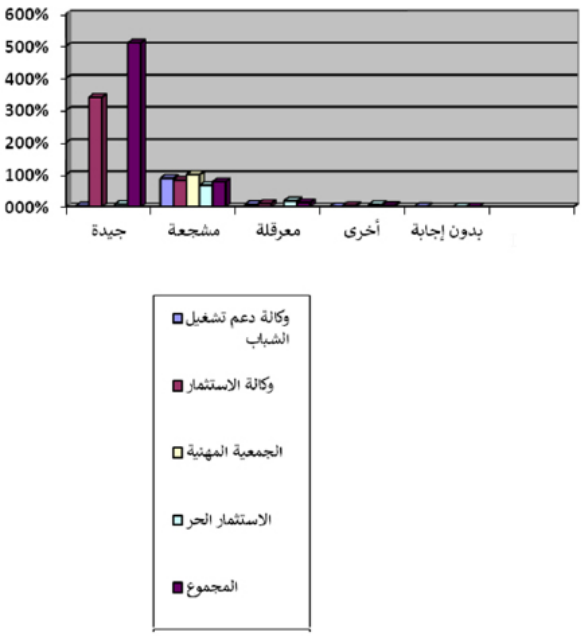

أخذت المعاملة المشجعة للهيئات الإدارية التابعة للدولة نسبة عالية قدرت بـ 77.9% مقابل نسبة جد ضعيفة لعرقلة الملفات الإدارية من طرف الهيئات الإدارية مقدرة بـ12.8% ، هذا التباين الكبير بين النسبتين هو أحد أهم الملامح التي تحدد توجهات الدولة والذي يظهر جليا من خلال الرسم البياني، حيث قامت الدولة الجزائرية بإصدار العديد من القوانين التي تخدم القطاع المقاولاتي من أهمها "الإقرار بحرية الاستثمار، التخفيف من ثقل الإجراءات البيروقراطية التي يواجهها المقاول عند انشاء مؤسسته وكذلك تسهيل الحصول على التمويل الضروري"(بن الشيخ، ع، بن علية، ل،2019، ص377) فالمقاولون الذين أنشؤوا مؤسساتهم في إطار أجهزة الدولة هم أكثر شعورا بتشجيع الهيئات الإدارية، مقارنة بالاستثمار الحر الذي كانت نسبته أقل من حيث الشعور بالتشجيع، ليتبين لنا أن الدور الراعي المركزي الذي لعبته الدولة تقلص وبدأت تفسح المجال أمام "التشغيل البديل ذو القيمة المضافة المحدودة التي أنشأت في إطار جهاز دعم تشغيل الشباب"[(1)] (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. أفريل2002، ص 70).

تعتبر التسهيلات التي حضي بها المقاول لإنشاء وتسيير المؤسسة نوع من المعاهدات التي تتم بين أجهزة الدولة والمقاول من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، باتباع التخطيط الليبرالي الذي تريد الدولة تطبيقه، فالانخراط في هذه الأجهزة يجعل المقاول يتوقع نوعا من الليونة والتسهيلات لتحقيق أهدافه الخاصة، لأنه يعمل ضمنيا على تحقيق مخطط الدولة الذي يعكس بدوره تكوين نوع من الثقة بينهما، للروابط النفعية التي تجمعهما (في توقعات كل واحد من الآخر)، فالأجهزة هي الغطاء الذي يحتمي به المقاول في السنوات الأولى لسير المشروع بالامتيازات المقدمة من طرفها (امتيازات الجبائية، الضرائب، القرض....الخ) وتعتبر الامتيازات الجبائية والضريبية أهمها حيث يرى المقاول فيها تشجيعا على المبادرة بإنشاء مشروع اقتصادي خاصة في بداية مشروعه الذي يتطلب ضخا للأموال من أجل تحقيقه واقعيا، فإعفاءه أو التخفيض من قيمتها يعد تقليص من ميزانية التكاليف التي تثقل كاهله من جهة وتسمح له باستخدامها في متطلبات أخرى للمشروع من جهة أخرى.

أما بالنسبة للاستثمار الكلاسيكي وإن كان تشجيع الهيئات الإدارية أقل من تشجيع مقاولي الأجهزة إلاّ أن النسبة المرتفعة، تعبر عن تعميم المخطط السياسي على كل أفراد المجتمع، فرأس المال الاجتماعي في هذه المرحلة (الهيئات والمقاول) مبنية على أساس علاقات عملية دائمة ومستمرة، إلاّ أن الفرق بين المقاول في اقتصاد الأجهزة والمقاول في الاقتصاد الكلاسيكي يكمن في تميّز هذا الأخير باعتماده على نفسه في مواجهة مختلف القوانين خاصة تلك التي تعرقل عمله من جهة واضطراره لدفع مختلف المستحقات المالية المفروضة عليه من طرف الهيئات الإدارية أهمها الامتيازات

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول تقويم أجهزة الشغل"، منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العشرون، رقم 15،الجزائر،أفريل2002،، ص 70.

الجبائية والضريبية التي يجبر على دفعها وأي تأخر يؤدي به إلى الدخول في متاهة الغرامات المالية.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بالمعاملة المعرقلة في السير الإداري للمشروع فهي نتيجة البيروقراطية طبعا بمفهومها السلبي: والتي تعبر عن العراقيل الإدارية المختلفة التي يوجهونها أثناء توجههم إلى المؤسسات الحكومية من أجل الحصول على وثائق إدارية تسمح لهم بممارسة نشاطهم بشكل شرعي. وكذلك نتيجة قانون الضرائب والضمان الاجتماعي، الذي يثقل ميزانية المؤسسة بمخارج تؤثر بشكل كبير في عملية تطوير المؤسسة، مما تضطر المقاول للتعامل معها باستعمال رأس المال الاجتماعي غير الرسمي، وبالتالي يرجع بالدرجة الأولى إلى القوانين وليس إلى معاملة الإداريين حيث أن هذا الأمر في كثير من الأحيان يكون خارج عن نطاقهم لأنهم يعملون على تطبيق القانون حتى لا يواجهوا مشاكل وظيفية بدورهم.

4.3. الدولة كمدعم أساسي لإنشاء المشاريع من قبل المبحوثين

"تقوم سياسة التشغيل في الجزائر على ركيزتين: ترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية، وترقية دعم الشغل المأجور" (رحيم،ح،2013) ونحن في هذه الدراسة سنركز على ترقية المبادرات المقاولاتية من خلال تحسين الظروف وتطوير القوانين الخاصة بالنظام الاقتصادي الجديد الذي تنتهجه الدولة ومدى تدعيمه بآليات تخدمه، حيث تعد من بين أهم العوامل المساهمة في التوجه نحو إقامة مشاريع خاصة وبملكية شخصية، وهذا ما نريد إبرازه من خلال الرسم البياني الآتي:

رسم بياني رقم (02): **توزيع المبحوثين حسب تاريخ إنشاء المؤسسة وملكية المشروع**

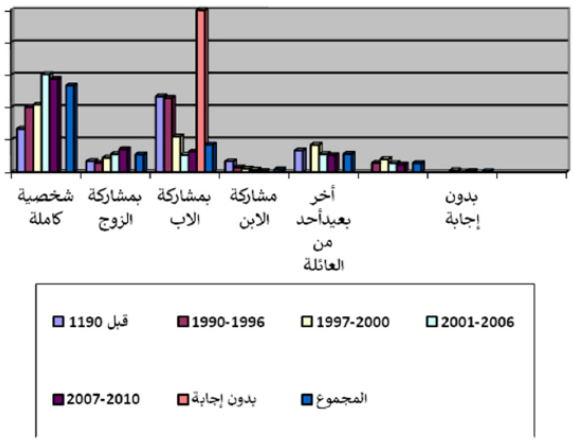

أخذت الملكية الشخصية للمشروع أعلى نسبة قدرت بـ 53.4%، فبالانتقال في معبر السنوات نلاحظ أن الملكية الشخصية تأخذ شكلا (خطيا) تصاعديا فقبل 1990 نسبة ملكية الشخصية للمشروع كانت منخفضة لتركيز الدولة على سياسة الاقتصاد الموجه لهذا فإن كل القوانين الخاصة بالاستثمار لم تكن مشجعة لاتخاذ المبادرة المقاولاتية، أما في فترتي 1990 إلى 1996 و 1997 إلى 2000 بدأت النسب في الارتفاع (وهي نسب متقاربة)، تعد هذه الفترتين مرحلة انتقالية، فالتخطيط السياسي كان يتأرجح بين الاشتراكية والرأسمالية، لهذا لم يكن هناك تشجيع حقيقي للأفراد لدخول هذا الميدان، ولكن الدفعة الحقيقية بدأت منذ بداية القرن الواحد والعشرين في الفترتين الممتدتين بين 2001 إلى 2006 و 2007 إلى 2010 وهذا يتطابق مع نص الخطابات السياسية للدولة ومختلف القوانين المعدّلة لخدمة هذا القطاع، حيث وضع بين أيدي الشباب على وجه الخصوص أجهزة مشجعة لولوج هذا الميدان، فمثلا المبحوثين المنخرطين في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والجمعية المهنية تصل الملكية الشخصية للمشروع فيها لأكثر من النصف (خاصة بالنسبة لوكالة تدعيم الشباب التي تعتبر من أهم الأجهزة الاستثمارية للدولة)، لتعبر عن المساعدات الكبيرة التي قدمتها الدولة لهؤلاء المقاولين لتحقيق مشاريعهم التنموية دون مشاركتها مع غيرهم من أفراد رأس المال الاجتماعي غير الرسمي.

تمثل آليات الدولة، شبكات فرعية للشبكة الرئيسية للجهاز السياسي تدعم الفاعلين الاجتماعيين من أجل أخذ المبادرة لإنشاء المشروع بالإمكانيات المتاحة لها، فهي شبكات تقدم مساعداتها من عدة مستويات.

أ. المستوى التخطيطي: تقدم مختلف الشروحات والنصائح للفاعلين الاجتماعيين في مجال المشروع الراغب في تحقيقه.

ب. المستوى المادي: تدعم ماديا الفاعلين الاجتماعيين لإنجاز المشروع المرغوب فيه.

ج. المستوى التوجيه: لا تكتفي هذه الهيئات على التخطيط للمشروع وتقديم المساعدات المادية، إنّما تقوم بمراقبة المشروع وتوجيهه وفي حالة ما إذا واجه المقاول مشاكل فإنها تسعى لحلها.

د. المستوى العلائقي: تسمح هذه الوكالات للفاعلين الاجتماعيين المترددين عليها والمدعمين من قبلها، على ربط علاقات مع فاعلين اجتماعيين مترددين ومنخرطين فيها لتوسيع دائرة معارفهم. حيث كان من الصعب الحصول عليها دون هذه الشبكة لتكون هذه المعارف الجديدة وسيطا في عمله كمقاول، يتم التنسيق فيما بينهم في عملية التبادلات التجارية كل حسب نوع المؤسسة واحتياجاتها.

بالرجوع إلى المقاولين الذين شاركوا في ملكية المشروع نلاحظ أن الأغلبية الساحقة شاركوا آباءهم، فالنسب المرتفعة قبل سنة 1990 والمقدرة بـ 46.7% وفي الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 1996 والمقدرة بـ 46.7% تمس المؤسسات المصغرة، ففي هاتين الفترتين يصعب إنشاء المشروع الخاص لأن القوانين الموضوعة في هذا القطاع لا تعمل على خدمته، زد على ذلك الظروف المعيشية الصعبة التي كان يتخبط فيها أفراد المجتمع، كل هذه الأسباب وأخرى أدت لصعوبة الادخار لإنشاء المشروع بصفة شخصية، وإن وجدت استثناءات

لمقاولين كان مشروعهم قائما قبل دخولهم للميدان، ولكن تشجيعا من الأب وباعتباره أحد الورثة المستقبلين جعل منه شريكا ليتعلم فنون المقاولة والحياة، لتنخفض النسبة في الفترة الممتدة بين 1997 إلى 2000 بـ 21.8% لفتح أبواب طرق أخرى لملكية المشاريع، فالشبكة السياسية عمدت على تفعيل وتنشيط مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين بإتباع مخططات التنمية الاقتصادية وبوضع آليات اقتصادية (وكالات وجمعيات) تساند الفاعلين الطموحين في مجال القطاع الخاص، لتنخفض أكثر في الفترة الممتدة بين 2001 إلى 2006 بـ 10.5% و في الفترة الممتدة بين 2007 إلى 2010 بـ 12.5% لتأكد المكانة الكبيرة التي أخذتها السياسة الجديدة للدولة، ولظهور نشاطات غريبة عن أنشطة السنوات الماضية، إضافة لكون آباء مقاولي هاتين الفترتين ترسخت لديهم الذهنية الاتكالية المستمدة من العمل في المؤسسات العمومية، أي أن يكون منقادا من طرف غيره لا قائدا، بينما التخطيط الجديد للدولة يتمثل في أن يكون المقاول هو القائد في عمله، وهكذا تظهر النقلة التي عملت على تحقيقها الدولة في ذهنية الأفراد من خلال البرامج الإصلاحية سواء التربوية منها أو الاقتصادية.

5.3. مصدر روح المقاولة لدى المبحوثين

تشجع الأجهزة التي أنشأتها الدولة بالتنسيق مع الأفراد، بتنمية روح المقاولة للمبحوثين. خاصة بالنسبة لأولئك الذين لم يرثوا المهنة من طرف أسرهم.

رسم بياني رقم (03): توزيع المبحوثين حسب إطار النشاط والفئة السوسيومهنية لأسرة الأب

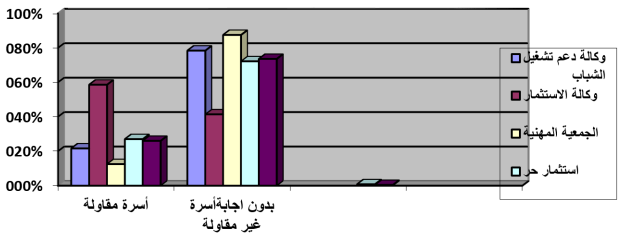

أخذت الأسرة غير المقاولة أعلى نسبة قدرت بـ 26% فمنهم من خرجوا من عائلات أغلبها عمالية وهذا أمر طبيعي بما أن آباءهم عايشوا فترة النظام الاشتراكي الذي تميز بوجود الطبقة العمالية التي لم تنمى فيهم الروح المقاولاتية، ومنهم من خرجوا من أسر إدارية وأسر تعليم وتربية أي نشاطات القطاع الثالث وهي أيضا تابعة لمؤسسات الدولة، وأخرى مالكة فهؤلئك لم يرثوا المهنة بل اكتسبوا روح المقاولة، أو يحاولون اكتسابها وتنميتها من المحيط، ساعدهم على ذلك امتلاك رأس المال المادي الذي يمكنهم من استثماره في المشروع الاقتصادي، فبالنسبة للمتزوجين منهم من اكتسبوها من أسر أزواجهم وزوجاتهم ، أما باقي المبحوثين فتأثرهم بالدّفعة التي أخذها السيل الاقتصادي نحو الاستثمار الحرّ بإنشاء نشاط خاص هي التي أزهرت روحا مقاولاتية لنوع جديد من المقاولين يحملون خصائصها.

أخذ مبحوثي الجمعية المهنية، ومبحوثي وكالة دعم تشغيل الشباب، نسبة عالية في إنشاء المشاريع، لأن هذين النوعين من الأجهزة يشجعان بشكل كبير الأفراد على دخول هذا الميدان، بإيصال المعلومات وبعث روح المقاولة فيهم، وكذا توفير الإمكانيات المادية لتحقيق المشاريع الاقتصادية، أما النسبة العالية الأخرى والممثلة لدى مبحوثي الاستثمار الحر، فإن تغير الواقع الاقتصادي والاحتكاك الدائم مع المقاولين في المحيط الاجتماعي، وكذا وصول فكرة المشاريع الخاصة لأذهانهم سهل عليهم البحث لتحقيق مشروعهم الخاص.

أما فيما يخص الذين ينتمون لأسرة مقاولة والمقدرين بـ73.6%، فإن هذا النوع من الأسر تنتج أفرادا مقاولين ليس بالضرورة تورثهم المقاولة إنما تورثهم روح المقاولة، تغرس فيهم الفاعل المحرك للعمل والنشاط، فاعل يأبى إلاّ أن يكون له مركزا اجتماعيا مقاولاتيا، وتجدر الإشارة أن هناك من اكتسب هذه الروح من عائلة أزواجهم.

وفي النهاية يمكن القول أن المبحوثين إن لم يدعّموا بوراثة روح المقاولة من الأسر فإن المحيط الاقتصادي والاجتماعي المسيّر من طرف سياسة الجهاز الحكومي يعمل على بعث هذه الرّوح وتنميتها.

6.3 .مصدر مبلغ المساهمات الشخصية

يتطلب الدخول في مشروع، رأس مال مادّي يسمح للمقاول في الانطلاق بمشروع اقتصادي، وفي هذا البحث تحصل المقاولون على مبلغ المساهمة الشّخصيّة للمشروع من جهات مختلفة ومتنوّعة سنحاول التعرّف عليها من خلال الرسم الجدول أدناه.

جدول رقم (03): توزيع المبحوثين حسب كيفية الحصول على مبلغ المساهمات الشخصية

المساهمة	التكرار*	النسبة**	النسبة***
مدخرات شخصية	430	81.7	38.8
الأسر	312	59.3	28.1
اقتراض	277	52.7	25
ارث	53	10.1	4.8
الأصدقاء	20	3.8	1.8
الأقارب	9	1.7	0.8
الجيران	8	1.5	0.7
المجموع	1109		100
مجموع أصل العينة	526		

* تمثل الإجابات حسب تكرار أجوبة المبحوثين
** تمثل النسبة المئوية المحسوبة من أصل العينة
*** تمثل النسبة المئوية المحسوبة من مجموع التكرارات
متوسط الإجابات 2.10

يتبين لنا من نتائج التحليل الإحصائي للجدول، أن المدخرات الشخصية أخذت أعلى نسبة بـ81.7% ، وهي نفس النتيجة التي توصل اليها بادة فاروق والمتمثلة في أن المقاولين يتحصلون على رأس المال الانطلاق بالدرجة الأولى عن طريق التوفير (بادة، ف،2015-2016، ص117) وهي نسبة جد مرتفعة فالمقاول المبحوث واع بطموحاته ورغباته لهذا يعمل بكد لتحقيقها، بجمع مبالغ مالية تساهم في بناء المشروع، إلاّ أننا نلاحظ في نفس السياق أن المقاولين الذين أنشؤوا مؤسساتهم في إطار أجهزة الدولة هم أكثر اعتمادا على المدخرات الشخصية لإنشاء المشروع حيث قدرت بالنسبة للجمعية المهنية بـ 93.8% وبالنسبة لوكالة الاستثمار فقدرت بـ 93.1% وأما الوكالة الوطنية لدعم الشباب فقدرت بـ 91.9% وهي نسب جد مرتفعة مقارنة بالاستثمار الحر الذي قدر بـ 71%، هذه النسب المرتفعة على مستوى الأجهزة هي نتيجة المبالغ المقترضة من طرف المقاول والتي ساهمت بشكل أساسي في رأس المال لإنشاء المشروع ، هذا الفعل يعبر عن سمة من سمات الشخصية المقاولاتية وهي قدرته على المخاطرة في الأعمال والتي هي نتيجة "لقدرته على طلب القروض (Benachenhou , A. 2007, p 231) ، هذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمقاولين، لأنهم اعتمدوا بشكل كبير على رأس المال الاجتماعي الرّسمي، مقارنة بالمقاولين في الاستثمار الحر حيث كان الاعتماد على رأس المال الاجتماعي غير الرسمي بشكل أكبر وبتنوع أكثر للجهات المساعدة.

أما بالنسبة للنسبة الثانية، فتمثلت في الشبكة الأسرية ونلاحظ هنا أيضا أن النسب متقاربة ومرتفعة في الوقت نفسه بالنسبة للجمعية المهنية المقدرة بـ 68.8% والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار المقدرة بـ 69% ولتأتي نسبة الاستثمار الحر المقدر بـ 61% ووكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بأقل نسبة والمقدرة بـ 55.4%، فبالنسبة للمقاولين الذين أنشؤوا مؤسساتهم على مستوى أجهزة الدولة فشروط السن المحددة لتقديم القروض لم تسمح لهم بالحصول على مبلغ المساهمة الشخصية بشكل فردي بل اضطروا لطلب المساعدة من الأسرة، التي ضمانها أنه فرد منها، فالأجهزة لا تقدم نسبة 100% كمبلغ مساهمة في المشروع، إنّما تعطي نسبا حسب الرأس المال المادي الذي يساهم به المقاول في المشروع، وإن تميزت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن نظيراتها من حيث المبالغ المقدمة، بحيث أعطت فرصة أكبر للشباب للمساهمة بشكل فردي مقارنة بنظيراتها وكالة الاستثمار والجمعية المهنية فهذه الأخيرة تعدّ شروطها في مبلغ المساهمة المالية أكثر تعقيدا، فالأولى تفرض أن يكون مبلغ المساهمة الشخصية كبيرا لتقبل الملف، بينما الثانية لا تمنح إلاّ مبلغا قليلا، أما فيما يخص الاستثمار الكلاسيكي فإنه يمسّ مختلف فئات السن كما يتطلب مساهمة الأسرة، إلاّ أنّ المدخرات المتحصّل عليها من تجارب العمل السابقة والإرث ...، تساهم بشكل فعال في إنشاء المؤسسة، ومساهمة الأسرة تكون وسط شروط ضمنية أو علانية خاصة إذا كانوا شركاء في المشروع .

وبالتالي يتبين لنا أن الممثل الأول لرأس المال الاجتماعي هي الأسرة، حيث يعتبرها بتنام "الشكل الأول لرأس المال الاجتماعي" (Ponthieux ,S. 2006, p 93) ، فالفرد أول ما يولد يجد نفسه ضمن أسرة، تكوّنه وتوجهه وتغرس فيه القيم وتساهم في فعاليته الاجتماعية والاقتصادية، سواء كانت الأسرة الممتدة أو الأسرة النووية .

ثم تأتي نسبة الاقتراض وهنا النّسب مرتفعة عند وكالة الاستثمار بـ 82.8% والوكالة الوطنية لعدم تشغيل الشباب بـ 81.5% ثم لدى الجمعية المهنية بـ 50%، فالحاجة للمال من أجل إقامة المشروع تفرض عليهم مساعدة الهيئات الرّسميّة المالية لاقتراض المال من أجل إيجاد مخارج للمقاول عند الحاجة إليه، مقابل 24.7% من المقاولين في الاستثمار الكلاسيكي الذين اتجهوا للاقتراض منه، فهم أقل ارتباطا بهذا النوع باعتمادهم على رأس المال الاجتماعي غير الرسمي.

ثم تأتي نسب المساهمة من خلال الإرث بـ 10.1% لاستعماله لمصلحته الشخصية في تحقيق أوضاع اقتصادية جيدة ينتفع بها، وتبقى نسب اعتمدت على أنواع أخرى من رأس المال الاجتماعي غير الرّسمي (الأصدقاء بـ 3.8%، الأقارب 1.7%، الجيران 1.5%) وهي جد ضعيفة إلاّ أنها تعبر عن التضامن الاجتماعي وتنوع مصادر الرأس المال المادي للمشروع.

وفي النهاية يمكن القول أن المقاول وظّف وجنّد عدة مصادر لتمويل مشروعه، حيث اعتمد على أكثر من جهة بلغت في المتوسط أكثر من جهتين 2.1 جهة.

4- مساعدات الهيئات الرسمية في استمرار و ˙ باح المشروع

حركية الهيئات الرسمية وفعاليتها، تكمن ضمن متابعة التطورات والمستجدات المختلفة الموجودة على الساحة الوطنية والدولية، بالعمل على التعريف بها، وكذا بذل مجهود لربط المقاولين بها والسعي بالوسائل المختلفة لمواكبتها.

1.4. مبادرات الهيئات الرسمية من خلال المعارض

المعارض، بمثابة الشاشة العارضة للشبكات الاقتصادية والشبكات المادية، وهذا ما استنتجه أيضا لفقير حمزة في توصياته حيث يرى ضرورة "التكثيف من المعارض التي تهتم بالتجهيزات الصناعية والتكنولوجية الجديدة والتطورات في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، فهاته المعارض هي من أهم مصادر أفكار المشاريع الجديدة" (لفقير، ح،2008-2009، ص208)، لهذا نريد التعرف من خلال الرسم البياني الآتي على مدى وعي المقاول بأهميتها وذلك بمتابعتها.

رسم بياني رقم (04): توزيع المبحوثين حسب إطار النشاط ومتابعة المعارض الانتاجية

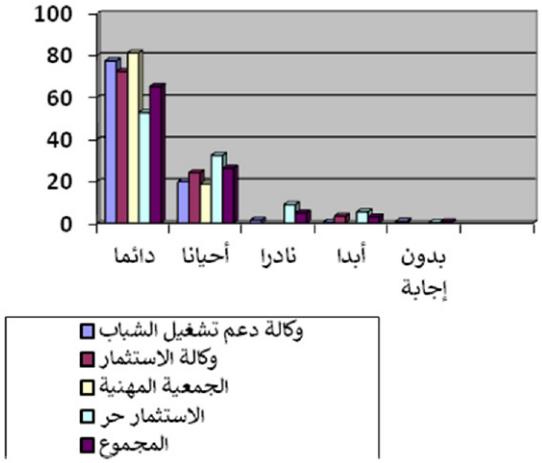

يتبين لنا من نتائج التحليل الإحصائي، أن أعلى نسبة أخذت متابعة المعارض بشكل دائم أعلى نسبة قدرت بـ65.2% للاطلاع على مختلف المستجدات الموجودة في المحيط، والتطلّع للحصول على شبكة اجتماعية من المتعاملين الاقتصاديين الجدد لتبادل المنافع الاقتصادية، وإن كان دور المقاول مهما للمشاركة في هذه المعارض، إلاّ أنه لا يمكن إغفال دور الدولة كعامل مؤثر، في النسبة العالية للحضور الدائم، فالمجهود الذي تبذله الجهات الرسمية في التحضير لمثل هذه المعارض تفتح المجال أمام المقاولين للتعريف بمنتوجاتهم والتعرف على منتوجات غيرهم، وهي طريقة ناجحة لتوسيع الشبكة الاجتماعية للمتعاملين.

يتبين لنا أن النسب العالية من متابعة المعارض الإنتاجية، أخذتها المؤسسات المنتمية لأجهزة الدولة، من جمعية مهنية، وكالة دعم تشغيل الشباب ووكالة الاستثمار، فالانتماء لهذه الأجهزة يفتح لهم المجال للتّعريف بمنتوجاتهم عن طريق المعارض التي تقيمها بشكل خاص هذه الأجهزة على شرفهم، لتظهر الإنجازات التي حققتها المؤسسات الخاصة على مستوى الأجهزة المنتمية لها، وكما يفتح لهم نافذة للاطلاع على مختلف المعارض التي تقام على المستوى الوطني والجهوي للمشاركة كعارضين أو زائرين، وهذا للمسايرة والاطلاع على مختلف المستجدات.

يأخذ مبحوثو الاستثمار الحرّ أعلى نسبة للمتابعة، بصفة منقطعة للمعارض، فهم أقل انخراطا في الهيئات الرسمية، ممّا يجعل ارتباطهم بها ضعيفا، لهذا تركيزهم على المعارض يكون أقل من المقاولين الذين ينتمون إلى الهيئات الرسمية المدّعمة بالرّعاية لإنجاحهم، إلاّ أنهم ومن خلال متابعتهم المتقطعة يعملون على توسيع وتقوية مستوى آخر من الشبكات الاجتماعية، وكذا الاطلاع على مختلف المستجدات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعارض المقامة على المستوى الوطني تكون تحت رعاية هيئات رسمية تسمح بدخولهم وانضمامهم، مع العلم أن بعض المعارض التابعة لأجهزة الادماج المهني لا تقبل مشاركتهم إنمّا تكتفي بحضورهم كزبائن من أجل إبراز المقاولين المنخرطين فيها، وتعزيز مكانتهم في السوق فهي شكل من أشكال الإشهار لهذه المؤسسات والأجهزة أيضا.

ثم تأتي نسبة المقاولين الذين يتابعون المعارض نادرا وهذا راجع للمشاغل الكثيرة والارتباطات المستمرة التي تمنعهم من المواظبة على الحضور والمشاركة فيها، رغم هذا هم لا يهملونها تماما، وهذا ما تؤكده النسب الجد ضعيفة للمشاركة نادرا والمقدرة بـ 4.9% ، وأما النسبة الضعيفة جدا3 % التي تخص "أبدا" فتمسّ المؤسسات المصغرة في مجال (الخدمات).

2.4. الهيئات الرسمية ذرع أمان المقاول

المبحوثون الذين ينشطون بشكل كبير مع الهيئات الرسمية، يعملون كذلك بالتوازي مع هيئات المجتمع المدني من أجل تحصيل الفوائد المادية والمعنوية منها، وفي الرسم البياني الآتي نريد إظهار مدى وعيهم بدورها.

رسم بياني رقم (05): توزيع المبحوثين حسب إطار نشاط المؤسسة والانخراط في هيئات المجتمع المدني

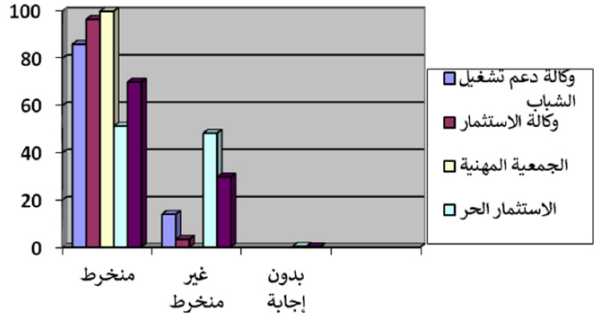

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الاتجاه العام في إجابة المبحوثين، يمثله صنف "منخرط في هيئات المجتمع المدني" بنسبة 70% تدعمها في ذلك نسبة 100% للجمعية المهنية مقابل نسبة 96.6% لوكالة الاستثمار ومقابل نسبة 86% لوكالة دعم تشغيل الشباب ومقابل نسبة 51.3% للاستثمار الحر، بينما صنف إجابة "غير منخرط في هيئات المجتمع المدني" فقدرت نسبتهم بـ 29.8% لتتأكد لدى مبحوثي الاستثمار الحر بنسبة 48.3%.

يتبين لنا من نتائج التحليل الإحصائي، أن أخذ المبحوثون المنخرطون في مؤسسات المجتمع المدني أعلى نسبة بـ70%، فالانخراط في هذا النوع من الهيئات يعتبر شكل من أشكال الرأس المال الاجتماعي يحصل عليها المقاولون بطريقة رسمية منتظمة كالجمعيات، النقابات، الأحزاب (Ponthieux S. 2006, p 93,) ، يسمح لهم بإقامة علاقات اجتماعية واقتصادية مع الأفراد المنتمين لهذه الشبكة، مهما كانت هويتهم الثقافية واختلافاتهم الاجتماعية، فالنقطة المشتركة التي تجمع بينهم هي المصالح الاقتصادية المشتركة

التي تتطور بالتبادلات الفعالة للخدمات.

إقامة العلاقات لا تكون على مستوى الأفراد فقط، بل تكون على مستوى الهيئات أيضا، ولا تتم في إطار غير رسمي فقط، بل تتم على أساس أطر رسمية أيضا، لتعبر عن مصدر علائقي كمورد مادي ومورد معلوماتي، بحيث تسمح للمقاول بالحصول على معلومات نظرا للشبكة العنكبوتية التي تملكها هذه الهيئات لطبيعة نشاطها، فالشبكة تفتح آفاقا للتعرف وربط علاقات اجتماعية اقتصادية مع أفراد غرباء عن الانتماء لهذه المؤسسات، والهيئات هنا تلعب دور الوسيط الذي يربط بين المنخرطين وغير المنخرطين، والأفراد المنخرطين يأخذون دور الوسيط بين الأفراد المنتمين وغير المنتمين، وهكذا تتكون شبكة عنكبوتية للعلاقات المتبادلة لبناء الخدمات فيما بينهم.

أثبتت الدراسة الإحصائية أن المبحوثين الذين أنشؤوا مؤسساتهم في أطر الدولة، هم أكثر انخراطا من غيرهم، فالجمعية المهنية سجلت نسبة كاملة للانخراط، وهذا أمر طبيعي فجميع مقاوليها أنشؤوا مؤسساتهم بداخل هذه الجمعية (المؤسسات انبثقت منها)، لتليها وكالة الاستثمار ثم وكالة دعم تشغيل الشباب، هذه النسب العالية ترجع لتأقلم الذهنية الجديدة للمقاولين مع متطلبات الواقع، خاصة بعد تجربتهم مع أجهزة الدولة التي عملت على صياغة أفكار جديدة تدعم ثقتهم بها، فأصبحوا أكثر ثقة من غيرهم بأجهزة الدولة والهيئات الرسمية وما يمكن أن تقدمه لهم، فالانتماء لنقابات أو جمعية تقوي وضعيتهم أو مكانتهم في السوق، فهي الدّعم أو السلطة التي تعمل على حمايتهم.

وجود ذهنيات وأفكار مختلفة ضمن شبكة الهيئات المهنية، تعطي دفعة للمخارج التي يحصل عليها المقاول لتساهم في إيجاد حلول بنسبة أعلى من الأفراد غير المنخرطين أي غير المدعمين بهذا النوع من الهيئات، والتي تزايد نشاطها وتنام الانخراط والاعتقاد بأهميتها وفعاليتها في السنوات الأخيرة، حيث أصبح الانخراط فيها عملية إنتاجية فعالة للرأس المال الاجتماعي الرسمي.

أما النسبة التي تخص عدم الانخراط والمقدرت بـ 29.8%، فإنها ترتكز عند الاستثمار الحرّ الذي أخذ أعلى نسبة بدون منافسة تذكر من الأطر الأخرى للاستثمار والتي قدرت بـ 48.3%، ويرجع للثقافة المجتمعية التي تشجع التضامن والتعاون داخل الشبكة الاجتماعية غير الرسمية، مما جعل الانخراط في هذا النوع من الهيئات ضعيفا، فثقافة الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني جديدة، وتشجيع الانخراط فيها يعدّ ضعيفا بالنسبة لمقاولي الاستثمار الحرّ، سواء عن طريق النوعية أو الخدمات أو نتيجة ما حققته في فترات متفاوتة من نشأتها، فترسيخ الثقة في ذهنية المقاولين بهذه الهيئات من الناحية العلائقية ضعيفة لضعف الثقة الموضوعة فيها، وهي من بين الأسباب التي تبعد المقاولين من الانخراط في هذه الهيئات، لأنّ الانخراط فيها يحتاج إلى ثقة الأفراد ليتمّ بشكل إرادي وطوعي.

الخاتمة

يصعب على المقاول إنشاء مشروع بمعزل عن مساعدات الرأس المال الاجتماعي، وكذا بمعزل عن السياسة الوطنية للاستثمار، حيث تظهر مساعدة الدولة باستعمال أجهزتها كوسيلة في بروز مقاولين تحت رعايتها بحيث قدروا بنسبة 50.7% وهذا بعد جمع نسبة مبحوثي جهاز الوكالة الوطنية لدعم الشباب ووكالة الاستثمار والجمعية المهنية، فالسياسة المشجعة لدخول أفراد الشعب المقاولة منذ 1994 أثمرت ثمارها بظهور مقاولين بأعداد مرتفعة، حيث وصل عدد المقاولين المبحوثين الذين أنشؤوا مؤسساتهم من سنة 1997 إلى سنة 2010 نسبة 90.11%، هذا يؤكد أن الدولة تساهم في وضع المقاول في الواجهة بمختلف الطرق، ومن بين الطرق الأخرى التي ساهمت بها الدولة لدعم المبحوثين، إقامة المعارض بحيث قدرت نسبة الذين يستفيدون من متابعتها بشكل دائم 65.2%، كما فتحت لهم المجال للانخراط في النقابات المهنية لتحصيل حقوقهم والدفاع عنها، وهذه المشاركة لدليل على المصالحة معها لما أظهرته من خدمات للمقاولين.

وفي الأخير نصل إلى أن روح المقاولة تبقى كامنة في الأفراد إلى أن تجد ما يخرجها إلى النور وإلاّ ستدفن مع صاحبها، ومجمل البيانات المعروضة تؤكد أن المقاول لم يكن ليؤسس مشروعه لولا التوجه الجديد للسياسة العامة للبلاد التي سهلت عليه الولوج في عالم المقاولة.

تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

– قائمة المراجع

– المراجع باللغة العربية

1. أبو مغلي سميح وآخرون، التنشئة الاجتماعية للطفل، اليازوري، عمان، 2002.

2. بادة فاروق، "واقع الكفاءات المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية، 2015-2016.

3. بن الشيخ عبد الناصر، بن علية لخضر، "منظومة المقاولاتية في الجزائر جامعة الجلفة"، ، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، ع7،م2، جوان 2019.

4. غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، مكتبة جزيرة الورد، ط2، القاهرة، 2011.

5. رحيم حسين، "دور السياسة التنموية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر: نموذج التنمية الريفية والسياحية"، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

6. لفقير حمز ة، "تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة مع دراسة حالة برنامج GERME CREE المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية و الحرف-سطيف"، ملخص يندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 2008-2009.

7. مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادية وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط1، دار الحامد، عمان، 2009،

8. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول تقويم أجهزة الشغل"، منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العشرون، رقم 15،الجزائر،أفريل2002.

- المراجع باللغة الأجنبية

1. Benachenhou Abdellatif, Les entrepreneurs algériens, Edition Alpha design, Alger, 2007

2. Bevort Antoine, Lallement Michel, Le capital social : Performance, équité et réciprocité, Edition La découverte, Paris, 2006.

3. Le mieux Vincent, Les réseaux des acteurs sociaux , 1er Edition , Presse universitaire de France, Paris, 1999, p 35.

- كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

عدمان رقية، (2023)، شبكات التنظيم الاجتماعي الحديثة ودورها في إنشاء المقاول لمشروع مقاولاتي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات :83-92.